نحو منهج محدد في الدراسات اللغوية

د. محمد خليفة الأسود
أستاذ مشارك في علم اللغة العربية
جامعة السابع من أبريل
الزاوية / الجماهيرية الليبية

مقدمة

إن الدراسات اللغوية كغيرها من الأبحاث في العلوم الأخرى ليست مجرد جمع للحقائق وتصنيفها وترتيبها وإنما لابد من استخدام طريقة محددة ومنهج واضح ـــ بعد أن تثبت جدواه ـــ في استنباط نتائج ذات تأثير في اللغة أو في فهم ظواهرها أو تسهيلها ورفع قدر الاستفادة منها، فعند استخدام منهج واضح ومحدد في الدراسات اللغوية يستطيع الباحث تتبع خطوات بحثه بواسطته ومراجعة تلك الخطوات وترتيبها بسهولة ويسر كما أنه يستطيع اختبار مدى صحة النتائج التي يصل إليها. لهذا رأينا ضرورة التفكير في منهج يحدد طريقة البحث اللغوي للوصول إلى نتائج معينة ؛ وبحثنا هذا يهدف إلى وضع أسس وتصور عام لهذا المنهج ؛ أما الأسس فهي :

أ ـ ضرورة ربط هذا المنهج بأسلوب علماء التراث في التحليل اللغوي مع الاستفادة بالأبحاث الحديثة في علم اللغة.

ب ـ أن يظهر جوانب اللغة الثلاثة وهي الأصوات والنحو والدلالة بوضوح ويظهر طريقة تحليلها اللغوي.

ج ـ أن يكون في أشكال تصويرية لأن هذه الأبحاث قد تخضع لدراسات يستخدم فيها العقل الآلي فعندما تكون على صورة أشكال تكون طريقة تناولها أسهل وذات أثر أكبر.

د ـ أن تربط جوانب اللغة الثلاثة في إطار يجعل كل واحد منها متوقف على الآخر أو يفضي إلى الآخر.

أما التصور العام لهذا المنهج فهو النظرة إلى

اللغة على أنها مقسمة إلى نوعين رئيسيين هما : «المفردات» و«المركبات الإسنادية» مرتبين على أن تكون «المفردات» في المقدمة وتتبع بالمركبات الإسنادية، فهو يصور لنا اللغة وكأنها مسار للصوت يبدأ بالمفردات وتكونها ماراً بالمركبات الإسنادية «الجمل وما في حكمها» وتركيبها منتهياً بالدلالة ولذلك أطلقنا على هذا التصور اصطلاح «المسار اللغوي».

1 — معنى المنهج في اللغة

المعنى اللغوي العام للمنهج هو الطريق الواضح الموصل للهدف المنشود وقد أشار إلى هذا المعنى الجوهري في صحاحه عند تفسيره لكلمة «منهج» وما تصرف منها حيث أورد أن «النهج الطريق الواضح وكذلك المنهج والمنهاج وانتهج الطريق أي استبان وصار نهجاً واضحاً بيناً... ونهجت الطريق إذا أبنته وأوضحته يقال اعمل على ما نهجته لك[1]». قال الله تعالى : ﴿لكل جعلنا منكم شرْعة ومنهاجاً﴾[2] وقد أشار الألوسي رحمه الله في تفسير هذه الآية إلى أن المراد بالمنهاج «الطريق الواضح في الدين من نهج الأمُر إذا وضح»[3].

وكما ورد في دائرة معارف القرن العشرين لأحمد فريد وجدي المجلد العاشر تحت مادة «نهج» النهج الطريق الواضح والمنهاج الطريق الواضح. وجاء في لسان العرب عن العباس أنه «لم يمت رسول الله ﷺ حتى تركّكم على طريق ناهجة أي واضحة بينة»[4].

2 — استعمال مادة «نهج» في الدراسات اللغوية

استخدم علماء التراث هذه المادة للدلالة على دراسات لغوية ذات طابع معين منها مثلا نهج البلاغة» فهو كتاب جمعت فيه خطب الامام علي كرم الله وجهه ويظهر هذا الكتاب بالإضافة إلى أشياء أخرى بلاغة الامام علي وقوة بيانه، وقد سمى أبو الحسن حازم القرطاجني المتوفى سنة 689هـ كتابه الذي يتناول درس موضوع الشعر وطريقة نظمه «منهاج البلغاء وسراج الأدباء» وسلك في هذا الكتاب مسلكا متميزا إذ قسمه إلى أبواب أطلق على كل باب منها اسم «منهج» ثم جعل المناهج متألفة من فصول دعاها على التعاقب «بمعلم» أو «مقرن» ويتبعها غالبا بملاحظات بلاغية يجمعها في فصول ختامية يعنون لها «بمأم» أو «مآم» على الافراد والجمع هذا وقد جعل فقر المنهاج متمايزة هي أيضا في كل فصل من فصول الكتاب معنونا لها بلفظين على التعاقب «إضاءة وتنوير»[5].

نلاحظ هنا أن حازم القرطاجني استخدم لفظ منهاج للدلالة على الطريقة المتميزة التي سلكها في إظهار مسائل كتابه واستخدمها كطريقة جديدة في التحليل اللغوي وما ذلك إلا لأن الألفاظ المتصرفة من هذه المادة وهي : «منهاج» و«منهج» و«نهج» تدل أيضا على الطريق الواضح الموصل إلى الهدف المنشود في الدراسات اللغوية.

3 — المقصود بالدراسات اللغوية

بالرغم من أن كل ما يتعلق بتحليل اللغة من دراسات مثل النحو والصرف والأدب والبلاغة والعروض وعلم اللغة تعتبر دراسات لغوية.إلا أن ما اشتهر بالدراسات اللغوية في عصرنا الحاضر هي الدراسات المتعلقة بمتن اللغة مثل الصرف وما تعلق بالجمل مثل النحو وما يشمل هذه الدراسات جميعا وهو علم اللغة.وقد عد البعض البلاغة من الدراسات اللغوية لأن في البلاغة علم المعاني الذي يتعلق بمعاني ودلالة المفردات والمركبات الاسنادية، فالدراسات اللغوية على هذا التصور تظهر لنا كالآتي :

أ ـ دراسات تتعلق بالمفردة وتكونها من الصوت إلى الدلالة المعجمية. وهذه الدراسات هي دراسات علم اللغة والصرف، وما يجدر ملاحظته هنا هو أن المقصود بعلم اللغة الفرع الذي يختص بدراسة الأصوات وتكون المفردات ولذلك يمكن القول بأنه مرادف لعلم الصرف إلا أن علم الصرف لا تدخل فيه دراسة الأصوات ومخارجها وصفاتها.

ب ـ دراسات تتعلق بتكون المركبات الاسنادية وهي الجمل وما في حكمها وهذه الدراسات نطلق عليها اصطلاحا عاما وهو «النحو». وينضوي تحت الدراسات النحوية نوعان من الدرس اللغوي :

1 ـ دراسة النحو لتعلم اللغة العربية وحفظ اللسان من الخطأ أثناء القراءة أو الكتابة أو الخطابة.

2 ـ دراسة الأسس والقواعد والعلل التي بنيت عليها آراء النحاة.

ج ـ دراسات تتعلق بدلالات المركبات الاسنادية وهي الدراسات البلاغية المتعلقة بالمعنى والأسلوب ومطابقة الكلام لمقتضى الحال ؛ فأغلب الباحثين المحدثين في دلالة المركبات الاسنادية «الجمل» يتناولون الدراسات البلاغية ويشيدون بالآراء التي ظهرت عند علماء التراث في الربط بين النحو والبلاغة وخصوصا علم المعاني فيها[5].

4 ـ نبذة مختصرة عن أسلوب الدرس اللغوي عند علماء التراث

إن الدرس اللغوي عند العرب بدأ منذ نشأة النحو على يد أبي الأسود الدؤلي الذي أشار إليه الامام علي بضرورة وضع أصول للعربية وأسس تحفظها من التبدل والتغير الذي قد يطرأ عليها من جراء اختلاط أهلها بالأعاجم وذلك في القرن الأول الهجري واستدعى نشأة النحو وتقعيد القواعد جمع النصوص اللغوية وضبطها وتسهيلها لرفع قدر الاستفادة منها. ونتيجة لذلك فقد ظهر فرعان رئيسيان للدراسات اللغوية هما :

1 ـ تقعيد القواعد النحوية والصرفية ووضع الأسس لها.

2 ـ الاهتمام بمتن اللغة وذلك بإحصاء المفردات اللغوية وضبطها وتسهيل استعمالها وشرح معنى الغريب منها. وخير ما يمثل الفرع الأول «كتاب سيبويه»[7] الذي يعتبر المرجع الأول في النحو العربي حتى يومنا هذا. وسيبويه هذا العالم الجليل في اللغة والمتوفى سنة 185هـ رتب المسائل اللغوية في هذا الكتاب على النحو التالي : النحو والصرف ثم الأصوات اللغوية ومخارجها وصفاتها فالكتاب قد حققه عبد السلام هارون وخرج في خمسة أجزاء، فالأجزاء الأول والثاني والثالث والرابع فقد وزعت فيها المسائل اللغوية على النحو التالي :

ـ الجزء الأول والثاني من الكتاب «نحو».
ـ الجزء الثالث «نحو وصرف».
ـ الجزء الرابع «أبحاث صرفية وأبحاث متعلقة بالأصوات اللغوية ومخارجها وصفاتها»
ـ الجزء الخامس ذكرت فيه الفهارس فقط.

وبعد وفاة سيبويه بمائة سنة ظهر وانتشر كتاب «المقتضب»[8] للمبرد وكان كتابا قيما في النحو سلك فيه المبرد مسلكا مختلفا عن سيبويه من حيث ترتيب المسائل اللغوية التي احتواها الكتاب. وباختصار شديد يمكن لنا معرفة أولوية المسائل اللغوية في المقتضب :

الجزء الأول : تناول فيه المسائل النحوية والصرفية والأصوات اللغوية ومخارجها وصفاتها

وكان المبرد في هذا الكتاب أحس بضرورة تقديم ذكر المسائل الصرفية والأصوات اللغوية على ذكر طريقة تركيب الجملة.

الجزء الثاني : تناول فيه النحو والصرف.

الجزء الثالث : تناول فيه كذلك النحو والصرف.

الجزء الرابع : خصصه للنحو.

فالملاحظ على هذين الامامين من أئمة اللغة الكبار أن لكل منهما أسلوبه في ترتيب المسائل اللغوية وأن هناك فرقا أساسيا بينهما وهو أن المبرد قدم البحث في الأصوات اللغوية والصرف وجعلهما في أول كتابه بينما سيبويه أخرهما، فالمبرد شعر بأن الأصوات اللغوية فرع مهم من فروع الدراسات اللغوية وربما يكون قد شعر بأن البحث في الصوت مقدمة للبحث في المفردة والبحث في الجملة، ولأهمية الأصوات اللغوية عند علماء التراث أفرد لها أبو الفتح عثمان بن جني كتاباً سماه «سر صناعة الاعراب»[9] ونظرا لما لدراسة الأصوات اللغوية من أهمية في قراءة القرآن ألف ابن الجزري كتاباً تناول فيه بالاضافة إلى القراءات الأصوات اللغوية وسماه «النثر في القراءات العشر».

ففي هذا الفرع من الدراسات اللغوية تناول علماء التراث جوانب اللغة بالدراسة والتمحيص وهذه الجوانب هي : الأصوات اللغوية والمسائل الصرفية والنحوية وإن لم يتفقوا في الترتيب؛ ونشأ عن هذا الفرع قسم آخر من الدراسات اللغوية اهتم بالتعليل للمسائل النحوية وسمي بأصول النحو ومن أعلامه ؛ أبو بكر بن السراج في كتابه «الأصول في النحو»[10] وتلميذه أبو علي الفارسي المتوفى سنة 311هـ ومن كتبه «التذكرة» و«الواضح في النحو» ثم تلميذ أبي علي الفارسي أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه «الخصائص»[11] ؛ فهذا الفرع من الدراسات اللغوية اهتم بالقواعد النحوية والتعليل لها وضبط أصولها على طريقة التعليل للأحكام الشرعية وتقرير أصولها في علم أصول الفقه.

أما الفرع الثاني من الدراسات اللغوية التي شغلت علماء التراث وكان لهم فيها طرق وأساليب شتى هي دراسة المفردات وجمعها وترتيبها في رسائل صغيرة ثم في معاجم تطورت بمرور الزمن إلى أن أصبحت مفخرة الفكر الانساني في الدقة والترتيب وحسن الأسلوب وجمع المسائل اللغوية.

وهذان الفرعان من الدراسات اللغوية عند علماء التراث استدعى أحدهما نشأة الآخر فعندما فكر العلماء في نشأة النحو وجدوا أنفسهم مضطرين لجمع اللغة وذلك لتوفير نصوص يمكن جعلها أمثلة وشواهد للقواعد التي سيضعونها فجمعت اللغة أولا في رسائل صغيرة في معاجم ينقصها الترتيب والتبويب ثم اكتملت في النهاية ووصلت إلى معاجم ذات قيمة عالمية.

وما يهمنا هنا هو أن علماء التراث قد اهتموا في دراستهم اللغوية بالأصوات ومخارجها وصفاتها ووضعوا لها القواعد التي يمكن أن تبدل أو تدغم أو تحذف على أساسها، وقد كانت هذه الدراسة عالقة بالنحو ثم انفصلت في كتب خاصة بها، ثم درسوا المفردات بعد جمعها وترتيبها وكانت دراستهم لها من حيث الاشتقاق والترادف والتضاد والمشترك اللفظي وغير ذلك مما يعتبر وصفا للمفردات، ثم تناولوا كذلك المركبات الاسنادية وهي الجمل وقرائن أمن اللبس المتعلقة بها وهي الاعراب والرتبة والقرينة.

فلو أردنا أن نميز أسلوب وطريقة ومنهج الدرس اللغوي عند علماء التراث لظهر لنا أنهم تناولوا الأصوات اللغوية ومخارجها وصفاتها

والتصريف وما يتعلق به من دراسة للمفردات بعد جمعها ثم تناولوا دراسة تركيب الجملة والأسس التي تقوم عليها هذه الدراسة.

5 ـ النقاط التي يلتقي فيها علماء التراث عند معالجتهم للغة بالاتجاه الحديث في الدراسات اللغوية

أ ـ رأي الامام فخر الدين الرازي في اللفظ والمعنى :

الإمام الرازي هو محمد بن عمر بن الحسن ابن الحسين التيمي البكري أبو عبد الله فخر الدين الرازي ولد سنة 549هـ وتوفي سنة 606هـ الامام المفسر من تصانيفه «مفاتيح الغيب» وله تصانيف أخرى كثيرة[12] نقل عنه السيوطي في المزهر قوله «لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ لأن المعاني التي يمكن أن تعتل لا تتناهى والألفاظ متناهية لأنها مركبة من الحروف والحروف متناهية والمركب من المتناهي متناه والمتناهي لا يضبط ما لا يتناهى وإلا لزم تناهي المدلولات. قالوا فالمعاني منها ما تكثر الحاجة إليه فلا يخلو من الألفاظ لأن الداعي إلى وضع الألفاظ لها حاصل والمانع زائل فيجب الوضع والتي تندر الحاجة إليها يجوز أن يكون لها ألفاظ وألا يكون»[13] وما يراه فخر الدين الرازي من أن المعاني غير متناهية وأن ألفاظ اللغة متناهية وأن مهمة اللغة التعبير عن تلك المعاني. هذا الرأي أيده علم اللغة الحديث فتشومسكي (1965) في كتابه «Aspects of the theory of syntax» بنى منهجه التحويلي على هذه الفكرة وهي محاولته تفسير قدرة اللغة على الوفاء بوظيفتها باستخدام حروف وألفاظ متناهية للتعبير بها عن أفكار ومعان غير متناهية وأرْجَعَ ذلك إلى أن في اللغة قوة تجعلها تفي بهذا الغرض وهذه القوة هي «النحو» فحروف اللغة متناهية إذ بالامكان حصرها وكذلك ألفاظها متناهية بدليل وجود معاجم لها محدودة الأحجام إلا أن جمل اللغة لا يمكن حصرها وتستمد الجمل بواسطة النحو فهذه الدلالة العجيبة حسب تعبير تشومسكي هي التي تعطينا القدرة على الكلام ساعات عديدة بدون توقف وهي التي تفرق بين اللغة الانسانية وأي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال إذ إن وسائل الاتصال الأخرى لا يمكن توليدها بالطريقة المتبعة في اللغة الانسانية.

ب ـ اختلاف اللغات :

يرى علم اللغة الحديث بأن اللغة في تطور مستمر ويحاول العلماء رصد هذا التطور وذلك باظهار الفروق بين مستويات مختلفة من اللغة المستعملة وقد تناول ابن فارس أوجه الاختلاف في لغة العرب وأورد أمثلة واضحة لذلك الاختلاف فقد جاء في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة»[14] ما نصه : «باب القول في اختلاف لغات العرب. إن اختلاف لغات العرب من وجوه :

أحدها : الاختلاف في الحركات كقولنا : نَسْتَعين ونِسْتَعِين بفتح النون وكسرها قال الفراء هي مفتوحة في لغة قيس وأسد، وغيرهم يقولونها بكسر النون.

الآخر : الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم : مَعَكُمْ ومَعْكُم.

ووجه آخر : وهو الاختلاف في إبدال الحروف نحو : أولئك، وألالئك، وألايك، ومنها قولهم، أن زيدا وَعَنَّ زيداً.

ج ـ دلالة المفردات والمركبات الاسنادية عند علماء التراث :

تقسيم اللغة إلى مستويات مختلفة نظرية تبناها المنهج البنيوي في علم اللغة الحديث وهو يرى أن اللغة

أصوات ومفردات ومركبات إسنادية «جمل» لكل نطاق خاص به يجب أن يحلل في حدوده، وللعلماء العرب تراث زاخر في الدراسات المتعلقة بالأصوات والمفردات والمركبات الاسنادية ودلالاتها ولا يمكن أن نحيط بهذه الدراسات في هذا البحث لأن من يريد التعرض لها فعليه أن ينقب عن آراء علماء العرب في الدراسات الصوتية ودلالة المفردات والمركبات الاسنادية بالإطلاع على المعاجم وكتب اللغة والأدب والبلاغة وكتب التفسير وما تفرع عنها من كتب أصول الفقه وأصول النحو، لذلك رأينا أن نلقي نظرة خاطفة وسريعة على تلك الدراسات بعد تصنيفها إلى أربعة أصناف هي :

ـ أولا : دراسة الأصوات اللغوية.

ـ ثانيا : دراسة دلالة المفردات اللغوية منفصلة عن السياق.

ـ ثالثا : دراسة دلالة المفردة في السياق.

ـ رابعا : إعداد نظرية يمكن بواسطتها معرفة نظم الكلام المقبول لغويا.

1 ـ ففي دراسة الأصوات اللغوية قد مر بنا أن سيبويه تناولها باستفاضة في الكتاب وقد حذا حذوه كل من جاء بعده من علماء العرب ووصفه للأصوات اللغوية بلغ الغاية في الدقة والاتقان ووصفه للمجهور والمهموس شاهد على ذلك فهو يقول : «فالمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري حتى ينفض الاعتماد ويجري الصوت وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس»[13].

فهذا الوصف للصوت المجهور والمهموس يتفق تماما مع ما توصل إليه العلماء المحدثون بواسطة الآلات الحديثة في تصوير الفم وأعضاء النطق حيث إنهم استنتجوا بأن الصوت المجهور هو ما تردد له الوتران الصوتيان ترددا قويا والمهموس هو ما لم يتردد له الوتران الصوتيان ترددا قويا.

وفي مجال الأصوات اللغوية ربط علماء التراث بين الخفة واختلاف الحركات فقد أشاروا إلى أن الضمة أثقل الحركات وأخف منها الكسرة وأخف من الكسرة الفتحة وعند النظر إلى مقاييس أصوات اللين التي وضعها العلماء المحدثون في هذا العصر والتي يقصد بها تصنيف أصوات اللين إلى أنواعها المختلفة نجد أن هذه المقاييس تؤيد تماما ما ذهب إليه علماء التراث ؛ فاللسان عند نطق الفتحة لا يتجشم أي تعب بل يبقى في أرضية الفم ولذلك فالفتحة خفيفة أما في الكسرة فاللسان يرتفع قليلا إلى الامام وذلك ما جعل الكسرة أثقل بعض الشيء من الفتحة أما في حالة الضمة فاللسان يرتفع إلى أعلى ويرجع إلى الخلف وهذا فيه من المشقة على اللسان ما فيه ولذلك كانت الضمة أثقل الحركات.

2 ـ ودراسة المفردة منفصلة عن السياق يسميه العلماء المحدثون الدلالة المعجمية حيث إنه لا يعطي للمفردة إلا معنى واحدا وهو المعنى الذي تدل عليه في المعجم وبالرغم من أن لها معنى فقد تقارب لفظاً آخر دالا على معنى مشابها لمعناها أو تدل على معنيين متضادين وهذا موضوع عقد له علماء العرب كثيرا من البحوث منها ما أورده ابن قتيبة في «أدب الكاتب» فهو يتعرض للأسماء المتقاربة في اللفظ والمعنى والكلام المشتبه فيقول :

(1) الأسماء المتقاربة في اللفظ والمعنى :

«النضخ» أكثر من «النضح».

«الحزم» من الأرض أرفع من «الحزن»

«القبض» بجميع الكف «القبص» بأطراف الأصابع.

(2) الكلام المشتبه :

«التقريظ» مدح الرجل حيّا و«التأبين» مدحه ميتّا.

«غضب لفلان»، إذا كان حيّا و«غضب به» إذا كان ميّتا.

د ـ دراسة المفردة في السياق :

تناول علماء اللغة العرب بالدراسة دلالة المفردة في السياق منذ بداية البحث اللغوي عندهم والذي كان موضوعه القرآن الكريم وتفسير جمله وأساليبه ومن اللغويين الأوائل الذين برزوا في هذا المجال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة 207هـ وذلك بتأليف كتابه القيم «معاني القرآن» وبعرض مثال من هذا الكتاب تظهر لنا دراسة علماء العرب للمفردة في السياق ومن ذلك تفسيره «الاستواء» في قوله تعالى : ﴿ثم استوى إلى السماء فسواهن﴾ فيقول :

الاستواء في كلام العرب على وجهين أحدهما أن يستوي الرجل وينتهي شبابه أو يستوي عن اعوجاج فهذان وجهان ووجه ثالث أن تقول : كان مقبلا علي فلان ثم استوى يشاتمني والاستواء على معنى أقبل إليَّ وعليَّ فهذا معنى قوله : «ثم استوى إلى السماء» وقال ابن عباس استوى إلى السماء صَعِد وهذا كقولك للرجل : كان قائما فاستوى قاعدا وكان قاعدا فاستوى قائما ؛ فظاهر هذا الشرح أن الاستواء يحتمل أربعة معان وهي :

1 ـ تعدي مرحلة الشباب.
2 ـ الاستواء ضد الاعوجاج.
3 ـ الاقبال على الشيء.
4 ـ الصعود.

هـ ـ إعداد نظرية يمكن بواسطتها معرفة الكلام المقبول دلاليا :

خير من يمثل هذا النوع من البحث اللغوي عند علماء التراث الامام أبو بكر عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471هـ وذلك في كتابيه المشهورين «أسرار البلاغة» و«دلائل الاعجاز» ففي الكتاب الأول بين غرضه من دراسة المعنى بقوله : «واعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته والأساس الذي وضعته أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف ومن أين تجتمع وتفترق وأفصل أجناسها وأنواعها وأتتبع خاصها ومشاعها وأبين أحوالها في كرم منصبها من العقل وتمكنها في نصابه وقرب رحمها منه».

أما في كتابه الثاني وهو «دلائل الاعجاز» فيقدم لنا عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم وهي أن نظم الكلام في الجملة يعتمد على انتظام المعاني في الذهن فإذا لم يوافق نظام الجملة نظام المعاني في الذهن لا تعتبر تلك الجملة ذات معنى يعتد به فهو يقول : «ومما يجب إحكامه... الفرق بين قولنا حروف منظومة وكلم منظومة وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما عن العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال «ربض» مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد.

وأما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس فهو إذا نظم روعي فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه : ضم الشيء كيف جاء واتفق... وحتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح.

وقد أيد عبد القاهر الجرجاني هذه النظرية بأمثلة من اللغة العربية ومن ذلك استخدام همزة الاستفهام في الجملة، فترتيب الجملة التي تقترن بهمزة الاستفهام في الذهن هو أن الهمزة تلي المسؤول عنه فإذا وليت الهمزة غير المسؤول عنه لم تصح الجملة دلاليا وإن كانت صحيحة نحوياً، ومن الأمثلة الصحيحة دلاليا ونحويا قولنا :

أفعلت ؟ عندما يكون الشك في الفعل.
أأنت فعلت ؟ عندما يكون الشك في الفاعل.

ومن الأمثلة المرفوضة دلاليا قولنا :

أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟

فترتيب الكلمات في النحو هنا لم تأت على ترتيب المعاني في الذهن لأن تركيب هذه الجملة النحوي يقتضي التساؤل عن شيئين كلاهما غير معلوم للمخاطب ومقتضى السؤال بالهمزة الشك فيما وليته فقط.

وهذا التصور يوافق تماما ما تتجه إليه الدراسات اللغوية الحديثة من ضرورة التفريق بين القدرة اللغوية واستعمال اللغة ؛ فالقدرة اللغوية هي الطاقة الذهنية الكامنة في الانسان التي تؤهله للكلام أما استعمال اللغة فهو الممارسة الفعلية لهذه القدرة وهي الكلام الذي ينطقه الانسان.

6 ــ مناهج الدراسات اللغوية الحديثة

1 ــ عوامل تغير الدرس اللغوي في الغرب منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل العشرين :

منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى بداية هذا القرن جرت أحداث في البحث اللغوي أثرت تأثيراً كبيرا في طريقة تناول اللغة عند الغربيين وأدت فيما بعد إلى ظهور مناهج كثيرة مختلفة كل منهج له أسسه ووسائله في تحليل اللغة وطريقة البحث فيها من تلك الأحداث ما يلي :

أولا : اكتشاف اللغة السنسكريتية :

في سنة 1786م اكتشف علماء اللغة بأن هناك علاقة وطيدة بين اللغة الهندية المسماة سنسكرت واللغات الاوروبية مثل اللاتينية واليونانية وأدى هذا الاكتشاف إلى الاهتمام بالمقارنة بين اللغات وتغيرت طبيعة الدرس اللغوي فبعد أن كان يهتم بلغة واحدة أصبح الاهتمام منصبا على أكثر من لغة وذلك بهدف المقارنة بينها.

ثانيا : ظهور نظرية التطور في العلوم :

في منتصف القرن التاسع عشر أي في سنة 1859م ظهرت نظرية التطور عند دارون في علم الأحياء وقد تأثرت العلوم الانسانية بهذه النظرية تأثرا كبيرا، والدراسات اللغوية من ضمن العلوم التي وقعت تحت تأثير هذه النظرية، فأخذ علماء اللغة يدرسون الأسر اللغوية وتطور اللغة من لهجة إلى لغة ثم من لغة إلى لهجة مع محاولة إيجاد لغة أصل تطورت عنها اللغات الانسانية الموجودة.

ثالثا : نشر محاضرات عالم اللغة دي سوسير :

في أوائل القرن العشرين أي في سنة 1915م نشرت محاضرات عالم اللغة الشهير فرديناند دي سوسير بعد وفاته وبعد نشر هذه المحاضرات اعتبر دي سوسير مؤسسا لعلم اللغة الحديث وذلك لما اكتشفه علماء اللغة في هذه المحاضرات من أسس وقواعد اعتمدت بعد ذلك على أنها القواعد والأسس التي بني عليها علم اللغة الحديث وهي :

1 - أولية دراسة اللغة المنطوقة.
2 - ضرورة اهتمام اللغوي بكل اللغات الانسانية.

3 - أولية فترية الوصف اللغوي.
4 - كون اللغة ذات طبيعة بنيوية.
5 - ضرورة التفريق بين اللغة والكلام[18].

وقد تحولت هذه الأسس فيما بعد إلى مناهج ومدارس لغوية رسمت طريقا للبحث اللغوي حتى يومنا هذا.

2 ـ وصف سريع مختصر لأشهر مناهج البحث اللغوي في العصر الحديث :

أ ـ المنهج الوصفي :

اهتمت الدراسات اللغوية الحديثة منذ انبعاثها في القرن التاسع عشر بالمقارنة بين اللغات ولم يكن هناك منهج واضح لتصور نظرية عامة للغة الانسانية والبحث فيها بطريقة علمية وموضوعية إلى أن ظهر الباحث اللغوي الشهير فرديناند دي سوسير الذي أثبت بأبحاثه إمكانية دراسة اللغة الانسانية دراسة علمية وذلك من حيث تطورها التاريخي أو من حيث تحليلها في فترة زمنية معينة ومنذ ذلك الحين أي في أوائل هذا القرن أخذ اللغويون في تطوير أساليب البحث اللغوي التي كانت مستمدة من الأسس التي وضعها دي سوسير للدراسات اللغوية إلى أن أصبحت هذه الأساليب مناهج استخدمها اللغويون كوسيلة ناجعة لتحليل اللغة ودراسة تاريخها وتطورها وعلاقتها بالمجتمع.

فبعد الحرب العالمية الثانية اهتم علماء اللغة بالمنهج الوصفي وتطويره إلى أن أصبح سائداً عند أكثر علماء اللغة في جميع أنحاء العالم ويهتم المنهج الوصفي بدراسة بنية اللغة من حيث الأصوات وانتظام هذه الأصوات في مقاطع ثم انتظام تلك المقاطع في كلمات ثم تأليف جمل وتراكيب من تلك الكلمات.

ب ـ المنهج التاريخي :

موضوع المنهج التاريخي هو البحث في تطور اللغة وتغيرها عبر العصور التاريخية وهو فرع من فروع المنهج الوصفي فمنهج الأصوات التاريخي يهتم بتغير أصوات اللغة ومنهج القواعد الصوتية التاريخي يهتم بتغير هذه القواعد كما أن منهج النحو التاريخي يهتم بتغير القواعد النحوية ومنهج الدلالة يهتم بتغير معاني بعض المفردات اللغوية ومن الأمثلة على ذلك في اللغة العربية ما يلي:

1 ـ التغير في نطق بعض الأصوات ويتمثل ذلك فيما هو معروف في العربية بأن لغة الحجاز التسهيل ولغة تميم الهمز فقد روى (أن قريشا كلها ومن جاورها من قبائل العرب كهذيل وسعد بن بكر وكنانة يقولون «سورة» بغير همز بينما تميم يهمزون فيقولون «سؤرة»[19]) فيتناول المنهج التاريخي كلمة «سورة» ويبحث العلاقة بينهما وبين كلمة «سؤرة» كما يبحث عن سبب اشتهارها ونسيان كلمة «سؤرة».

2 ـ التغير في القواعد النحوية :

يدرس المنهج التاريخي اختلاف وظيفة اللفظ في الجملة ومن ذلك اختلاف القبائل العربية في تذكير وتأنيث بعض الألفاظ، فلفظ الطريق مؤنث عند أهل الحجاز مذكر عند نجد، والمنهج النحوي التاريخي يبحث في سبب هذا الاختلاف كما يحاول تفسير سبب تغلب أحد الاستعمالين على الآخر. ومن تغير القواعد النحوية استبدال بعض التراكيب ببعض ومن الأمثلة على ذلك قلة استعمال التركيب : «كان مع الفعل الماضي بدون قد» في العصر الحديث مثل قولنا «كان شهيد المعركة»، فالمنهج التاريخي النحوي يحاول تحديد سبب قلة استعمال هذا التركيب ثم تعيين التركيب الذي جاء بدلا منه.

3 - التغير الدلالي :

وهو تغير دلالة بعض المفردات عبر العصور التاريخية فكثير من المفردات العربية تغيرت دلالاتها وأصبحت تعني غير ما تعنيه في السابق من ذلك كلمة «قطار» فقد كانت تعني مجموعة من الابل يربط بعضها ببعض وتسير معا والآن تعني الآلة الخاصة بالركوب ونقل البضائع فمنهج الدلالة التاريخي يدرس كيفية تطور هذه اللفظة وتاريخ استعمالها في المعنى الأول ثم تاريخ انتقالها إلى المعنى الثاني.

ج ـ المنهج المقارن :

يهتم المنهج المقارن بدراسة وتصنيف الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية المتشابهة في اللغات التي تنضوي تحت أسرة لغوية واحدة، أو دراسة هذه الظواهر في لغة معينة مع إجراء مقارنة بين الفترات التاريخية التي مرت بها هذه اللغة.

ومن أمثلة هذا المنهج ما وجده علماء اللغات من ميزات في اللغة العربية مثل الاشتقاق والاعراب ومحاولتهم البحث عن هذه الخصائص والميزات في اللغات الأخرى المقاربة للغة العربية مثل اللغة العبرية والوصول بعد هذه المقارنة إلى حكم بأن هاتين اللغتين من أصل واحد هو الأسرة السامية.

د ـ المنهج التجريبي والتقابلي :

هو المنهج الذي يقارن بين لغتين فأكثر لابراز أوجه الشبه والاختلاف بينها وذلك لاكتشاف الصعوبات التي قد تصادف متعلم اللغة، ويستفاد بالنتائج التي يتوصل إليها العلماء في هذا المنهج في تعليم اللغات ولهذا يطلق عليه المنهج التجريبي.

ومن أمثلة هذا المنهج أنه أجريت دراسات تقابلية بين لغات مختلفة من بينها اللغة العربية[20] فقد قوبل بين اللغة العربية واللغة الانجليزية في الفعل والاسم كما قورن بينهما في الفعل من حيث المبنى والزمن والحدث وقد أظهرت هذه الدراسات أوجه التشابه والاختلاف وفيما يلي بعض منها :

1 - الفعل في اللغة العربية والانجليزية يدل على الحدث والزمن غير أن دلالته على الحدث في اللغة العربية بصيغته ودلالته على الزمن بأدوات أخرى مرافقة له، أما في اللغة الانجليزية فدلالة الفعل على الزمن والحدث بالصيغة.

2 - اللغة الانجليزية لا توجد فيها إلا الجملة الاسمية أما اللغة العربية فلها نوعان على الأقل من الجمل.

3 - الاستفهام والنفي والنهي يؤدَّى في اللغة العربية بأدوات تضاف إلى الجملة الإسمية أو الفعلية أما في اللغة الانجليزية فهذه الاساليب تؤدى بواسطة التركيب الفعلي .

4 - في اللغة العربية تتوفر الأصوات الحلقية أما في اللغة الأنجليزية فهذه الأصوات قليلة نسبياً.

5 - إن الأساس في تكون المفردات العربية هو الوزن الثلاثي وتقلباته بواسطة الاشتقاق الأصغر أو الأكبر أما اللغة الانجليزية فهي لغة إلصاقية أي أن المفردات تتكون فيها بواسطة إلصاق مورفيمات لها.

6 - لعراقة وقدم اللغة العربية أصبح لها مستويات مختلفة فأخصها وأنقاها لغة القرآن الكريم ثم اللغة المستعملة في القراءة والكتابة ثم لغة التخاطب بين المثقفين ثم لغة التعامل العادية والتي ينعتها البعض بلغة السوق والبيت، أما اللغة الانجليزية فلا تتضح فيها هذه المستويات لحداثتها.

هـ ـ المنهج التوليدي :

هو المنهج الذي يفرق بين قدرة الانسان على التكلم وبين استعماله لهذه القدرة وهو الكلام، واعتمادا على ذلك فقد اتخذ هذا المنهج أسلوبا يختلف عن أساليب مناهج البحث اللغوي الأخرى في تحليل اللغة الانسانية فهو يرى أن للغة بنيتين ؛ بنية عميقة معنوية وبنية سطحية يمكن سماعها أو رؤيتها وتعتمد البنية السطحية على البنية العميقة في تكوينها وصياغة القواعد التي تربطها ورواد هذا المنهج يرون أن المنهج اللغوي الصحيح يجب أن يكشف ما هو عام ومطرد في قدرة الانسان الغريزية على فهم وصياغة الجمل الصحيحة نحويا وإن لم ينطق بها من قبل وهذا المنهج يرى أن الجملة هي وحدة اللغة الاساسية وأن العلاقة بين المفردات داخل الجملة يمكن تحليلها وفهم العلاقة بينها بواسطة ما أسماه «بقواعد العبارة» أو «القواعد التحويلية» فقواعد العبارة تصف الجمل الاساسية في بنية اللغة المعينة أما الجمل الأكثر تعقيدا فتوصف على أنها محولة من الجمل الأساسية بواسطة القواعد التحويلية.

ويحلل هذا المنهج الجمل الأساسية في اللغة، إلى مكوناتها بواسطة طريقة رياضية تسمى قواعد العبارة ثم يظهر كيفية الانتقال من الجمل الأساسية إلى الجمل الأكثر تعقيدا بواسطة القواعد التحويلية وذلك للانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية مع استخدام الأشكال والرموز لتوضيح تغيير وتحويل المفردات داخل الجملة.

و ـ ما يتفق مع طبيعة اللغة العربية من أسس هذه المناهج :

إن المنهج الوصفي الذي يعتمد على مستويات اللغة الثلاثة الصوت والصرف والنحو ـــ بمفهومه العام ـــ كأسس له في أسلوب تحليله للغة يتفق مع طرق البحث اللغوي عند علماء التراث فالدراسات الصوتية الحديثة في هذا المنهج تتفق مع كثير من أبحاث علماء التراث في الأصوات وصفاتها ومن مظاهر هذا الاتفاق ما يلي :

1 ـ أثبت علماء التراث في دراساتهم الصوتية بأن الحركات مرتبة من حيث الخفة والثقل فأخفها الفتحة ثم الكسرة ثم الضمة وهي أثقلها، وقد أثبتت لنا الدراسات الحديثة بأن اللسان لا يتكبد مشقة إطلاقا عند نطقه بالفتحة بينما يرتفع قليلا إلى الامام عند نطق الكسرة ويرتفع ثم يرجع إلى الخلف عند نطق الضمة فعدم حركة اللسان في الفتحة وقلة حركته في الكسرة وزيادة هذه الحركة في الضمة ؛ اختلافات أثرت في هذه الحركات من حيث الخفة والثقل.

2 ـ يرى علماء التراث وفي مقدمتهم أبو الفتح عثمان بن جني «إن الحركات أبعاض الحروف» ويعنون بذلك أن الحركات وهي الفتحة والكسرة والضمة أبعاض حروف المد التي هي ألف المد، واو المد، وياء المد وهذا يتفق تماما مع ما يراه علماء الأصوات المحدثون من أن أصوات اللين نوعان قصير وطويل فالقصير عندهم ما يمثل الحركات في اللغة العربية والطويل ما يمثل حروف المد فيها.

هذه أمثلة من الدراسات الصوتية أما دراسة تكون المفردة «الصرف» وتحليل العمليات الصرفية التي تجري فيها فقد ضرب فيها علماء التراث بسهم وافر وأبحاثهم أكدها علم اللغة الحديث في هذا العصر من ذلك أن أصوات أشباه اللين في المفردات وهي الياء والواو غير ثابتة وإنما هي دائما في تغير وتبدل وإن سبب تغيرها وتبدلها عند علماء التراث يرجع إلى قانون الخفة والثقل عندهم، أما عند علماء اللغة

المحدثين فيعتبرون أن هذا القانون عام في كل اللغات الانسانية، إضافة إلى هذا أن علماء التراث اكتشفوا ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية وألفوا فيها كتبا شتى أظهرت تعمقهم في هذه الدراسات وبلوغهم الغاية فيها.

أما الدراسات النحوية بمعناها الخاص وهو نحو اللغة العربية فقد أشبعه علماء التراث تحليلا وتصنيفا مما أظهر قدرتهم على التحليل النحوي وتبلورت هذه القدرة في نظريات مختلفة من أشهرها نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، وما يمكن أن يسمى نظرية قدرة اللغة اللانهائية مع محدودية وسائلها عند الفخر الرازي.

7 ـ المنهج المقترح

أ ـ الإفراد والتركيب في الدراسات اللغوية :

يعتمد هذا المنهج على تقسيم اللغة إلى مفردات ومركبات إسنادية ولذلك لا بد لنا من بيان معنى الإفراد والتركيب في الدراسات اللغوية، فالإفراد مصدر أفرد وقد ورد في النحو هذا الاصطلاح للدلالة على أن اللفظ ليس بمثنى ولا مجموع فقد شرح ابن عقيل بيت ألفية ابن مالك القائل

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

بقوله : فإن رفع النعت ضميراً مستترا طابق المنعوت مطلقا... في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل[21].

أما الإفراد في باب المنادى فيوصف به الاسم الذي ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف، فالمنادى المفرد نحو «يا خالد» و«يا خالدان» و«يا خالدون» أما غير المفرد فهو المضاف والشبيه بالمضاف نحو : يا صاحب إحسان ويا «ذائدا عن الحمى» نلاحظ هنا أن المفرد في باب المنادى هو ما لا يقبل التجزئة أما غير المفرد فهو ما يمكن تجزئته وفصل بعض أجزائه عن الآخر وانفصال كل جزء بمعنى خاص به، ففي الأمثلة السابقة نجد أن المفرد والمثنى والجمع كلها كلمات مفردة لا يمكن تجزئتها وإطلاق اصطلاح كلمة على كل جزء منها ولذلك فقد وصفت بالمفرد في باب النداء، أما العبارات التي لم يطلق عليها اصطلاح المفرد وهي المضاف والشبيه بالمضاف فهي تتكون من كلمتين منفصلتين على الأقل لذلك يمكن تجزئة هذه العبارات مع بقاء معاني الكلمات المركبة منها، وقد استخدم النحاة الإفراد في هذا المعنى عند تناولهم لاسم «لا» التي تنفي الجنس فقالوا : «لا يخلو اسم (لا) من ثلاثة أحوال، الحال الأول أن يكون مضافا، الحال الثاني : أن يكون مضارعا للمضاف أي مشابها له والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده...، والحال الثالث : أن يكون مفردا والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مشبها بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع»[22].

وقد ذكر النحاة ما يقابل الإفراد بهذا المعنى وهو التركيب ففي باب العلم عند اجتماع الاسم واللقب يقولون «إذا اجتمع الاسم واللقب فإما أن يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مركبا، وقد مثلوا للمفرد بنحو «سعيد أمين» وللمركب بنحو «خالد سيف الله» نلاحظ هنا أن اللقب «أمين» وهي كلمة واحدة وصفت بأنها لقب مفرد تقابل اللقب المركب وهو : «سيف الله»[23] فالإفراد يوصف به اللفظ

عندما لا يمكن فصل أجزائه وإطلاق اصطلاح كلمة على كل جزء منه أما التركيب فهو اجتماع كلمتين فأكثر مع إمكانية فصل إحداهما عن الأخرى واستقلال كل كلمة بمعناها عن الكلمة الأخرى ولا يشترط في هذا التركيب الافادة بدليل أن المضاف والشبيه بالمضاف يوصف بأنه كلام مركب أيضا.

وقد وصف الزمخشري ـــ رحمه الله ـــ الكلمة بأنها اللفظ المفرد الذي لا يمكن تجزئته حيث يقول : «أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو : «زيد» فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفا من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاي مثلا لم يدل على معنى القيمة[24]. وقد نبه السيوطي في كتابه «المزهر» إلى أن هناك فرقا بين المفردات والمركبات الإسنادية فهو يقول : «اختلف هل وضع الواضع المفردات والمركبات الاسنادية أو المفردات خاصة دون المركبات الاسنادية» فهو يجعل المفردات تقابل المركبات الاسنادية بدليل نقله عن بعضهم قوله «إن واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات بل ترك الجمل إلى اختيار المتكلم يبين ذلك أن حال الجمل لو كانت حال المفردات لكان استعمال الجمل وفهم معانيها متوقفا على نقلها عن العرب كما كانت المفردات كذلك ولوجب على أهل اللغة أن يتتبعوا الجمل ويودعوها كتبهم كما فعلوا ذلك بالمفردات[25]» فما سوف يعتمد في هذا البحث هو أن المركب ما يمكن تجزئته مثل المركب في باب المنادى والمفرد على العكس من ذلك.

ب ـ التصور العام لهذا المنهج :

إن الممعن في اللغة يستطيع أن يتصور أنها تقطع مسارا يبدأ بالصوت وينتهي بالدلالة فهي تبدأ بالصوت ثم الصرف ثم النحو لتصل إلى تركيب لغوي يمكن فهمه والاتصال بواسطته، فالأصوات عدد محدود في كل لغة ووعيها يعتبر الخطوة الأولى في المسار اللغوي ثم يأتي بعدها الصرف أو القواعد التي تحكم الأصوات لتتكون بواسطتها المفردات، وهذه العملية هي الخطوة الثانية في هذا المسار وهي الخطوة التي لها دور في تكون المعنى غير أن المعنى التي تكونه معنى مفردا أو جزئيا يحتاج إلى معنى آخر أو معان ليكون وحدة مركبة يمكن الاتصال بواسطتها أو ما يسميه النحاة «الكلام المفيد» الذي يحسن السكوت عليه، فاللغة إذن لها مسار يبدأ بالصوت وينتهي بالمعنى وفي هذا المسار معالم لا بد من التقيد بها وتتبعها لتؤدي الوحدات اللغوية وظيفتها وهي : الدلالة على مراد المتكلم ؛ ومعالم المسار اللغوي هي : الصوت القواعد الصوتية (الصرف) القواعد النحوية (النحو) الدلالة ؛ ويمكن تصوير المسار اللغوي في الشكل الآتي :

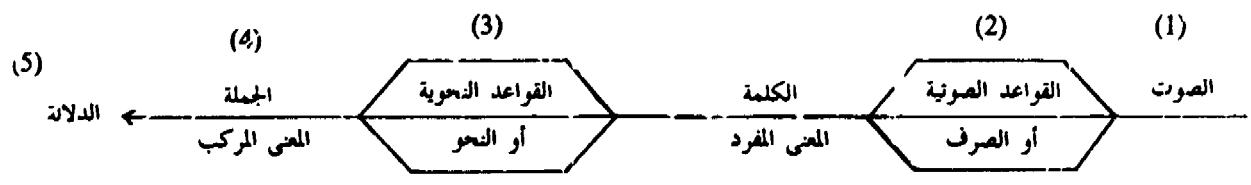

(يوضح هذا الشكل مسار اللغة من الصوت إلى الدلالة)

1 - الصـــوت :

المراد به الصوت الانساني الناتج عن جهاز النطق في الانسان المشتمل على مواصفات اللغة المعينة، فاللغة العربية لها مواصفات صوتية تختلف عن اللغة الانجليزية مثلا : فمواصفات الصوت بالنسبة للغة كمواصفات الدرهم بالنسبة للعملة المعينة فكما أن الدرهم ليس له قوة شرائية عندما يكون منفردا إلا أنه أساس مهم في تكون الدينار كذلك الصوت بالنسبة للغة فهو لا يحمل معنى ولكنه أساس مهم في تكون الكلمة، والأصوات التي لا تحمل مواصفات اللغة المعينة ترفض من قبل تلك اللغة كما أن الدرهم الذي لا يحمل ختم الدولة الضاربة للعملة يرفض ولا يعتبر له قيمة أصلا، فكلمة مثل «حبر» توجد لأصواتها مواصفات في اللغة العربية ولهذا فإنها تعتبر كلمة عربية أصيلة، وعندما تعرض هذه الكلمة على اللغة الانجليزية ـ مثلا بغض النظر عن صيغتها ومعناها المفرد فإنها ترفض من قبل تلك اللغة لسبب صوتي وهو وجود صوت لا تنطبق عليه مواصفات اللغة الانجليزية وهو صوت «الحاء».

إذن الخطوة الأولى في المسار اللغوي هي الصوت وهو عدة صفات تشير إلى رمز واحد خاص بتلك اللغة وهو المتعارف عليه بالحرف وهذه الصفات تزود بها القواعد الصوتية لتكوين المفردات. والصفات في اللغة العربية هي :

(1) شفوي انفجاري مجهور غير مفخم الرمز /ب/
(2) شفوي متوسط مجهور أنفي غير مفخم الرمز /م/
(3) شفوي شبه لين مجهور غير مفخم الرمز /و/
(4) شفوي أسناني حفيفي مهموس غير مفخم الرمز /ف/
(5) بين الاسنان حفيفي مجهور مفخم الرمز /ظ/
(6) بين الأسنان حفيفي مجهور غير مفخم الرمز /ذ/
(7) بين الأسنان حفيفي مهموس غير مفخم الرمز /ث/
(8) لثوي أسناني انفجاري مجهور مفخم الرمز /ض/
(9) لثوي أسناني انفجاري مجهور غير مفخم الرمز /د/
(10) لثوي أسناني انفجاري مهموس مفخم الرمز /ط/
(11) لثوي أسناني انفجاري مهموس غير مفخم الرمز /ت/
(12) لثوي أسناني حفيفي مجهور غير مفخم الرمز /ز/
(13) لثوي أسناني حفيفي مهموس مفخم الرمز /ص/
(14) لثوي أسناني حفيفي مهموس غير مفخم الرمز /س/
(15) لثوي متوسط مجهور غير مفخم الرمز /ل/
(16) لثوي متوسط مجهور مكرر غير مفخم الرمز /ر/
(17) لثوي متوسط مجهور أنفي غير مفخم الرمز /ن/
(18) غاري حفيفي مجهور غير مفخم الرمز /ج/
(19) غاري حفيفي مهموس غير مفخم الرمز /ش/
(20) غاري شبه لين مجهور غير مفخم الرمز /ي/
(21) طبقي انفجاري مهموس غير مفخم الرمز /ك/
(22) طبقي حفيفي مجهور غير مفخم الرمز /غ/
(23) طبقي حفيفي مهموس غير مفخم الرمز /خ/
(24) لهوي انفجاري مهموس غير مفخم الرمز /ق/
(25) حلقي حفيفي مجهور غير مفخم الرمز /ع/
(26) حلقي حفيفي مهموس غير مفخم الرمز /ح/
(27) حنجري انفجاري مهموس غير مفخم الرمز /ء/
(28) حنجري حفيفي مهموس غير مفخم الرمز /هـ/
(29) بقاء اللسان على أرضية الفم الرمز /ـَ/
(30) ارتفاع اللسان إلى مقدمة الفم الرمز /ـِ/
(31) ارتفاع اللسان إلى أعلى مع رجوعه إلى الخلف قليلا الرمز/ـُ/
(32) امتداد الفتحة ألف المد
(33) امتداد الكسرة ياء المد
(34) امتداد الضمة واو المد

وبالرغم من أن مستعمل اللغة لا يأبه بهذه الصفات وقد لا يعرف بالتحديد رموز كل اللغة إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية صفات الرمز واعتماد القواعد الصوتية عليها والدليل على ذلك أنه عندما تنقص صفة من الصفات في الرمز فإنه يرفض من قبل تلك اللغة خذ مثلا صفات «الباء» في اللغة العربية وهي : «شفوي انفجاري مجهور غير مفخم» فلو أبدلت صفة «مجهور» بصفة «مهموس» لخرج هذا

الصوت من أصوات العربية، لأن تغير صفة واحدة يؤدي إلى تغير الرمز ؛ وبناء المفردة يتكون من الرموز بواسطة القواعد الصوتية المحددة للمفردات المستعملة والمهملة في اللغة فقد توجد رموز صوتية لها مواصفات اللغة العربية ولكنها لا تقبل من القواعد الصوتية وذلك لاتيانها في أبنية وأوزان مرفوضة من القواعد الصوتية لأسباب من أهمها ثقل النطق بها أو تعذره ؛ فوظيفة القواعد الصوتية إذن حشر الرموز الصوتية في أوزان وأبنية لها معان مفردة يمكن الاعتداد بها في اللغة المعنية.

2 ـ القواعد الصوتية :

يمكن تعريف القواعد الصوتية ببيان الهدف منها وهو صياغة بناء الكلمة وإجراء ما يحتاج إليه هذا البناء من إعلال وإبدال وإدغام وإماله وتخفيف همزة، ولقائل أن يقول إن هذه هي مباحث علم الصرف فلماذا عدلت عن الصرف بتسميتها بالقواعد الصوتية ؟ للاجابة على ذلك نقول إن مهمتنا في هذا البحث هي ربط الدراسات اللغوية بعضها ببعض فالصوت مقدمة للصرف والصرف مقدمة للنحو فالذي يسمح بوجود صيغة صرفية معينة أو يملي إعلالها أو إبدالها أو إدغامها هو مقدرة العربي على نطق بعض الأصوات بجوار بعض أو عدم قدرته على ذلك إلا بتغيير في البناء أو الصيغة. ومسألة القدرة على النطق أو عدم القدرة عليه مسألة صوتية بحتة وهذه هي النقطة التي يرتبط فيها الصوت بالصرف فما القواعد الصرفية في الواقع إلا قوانين صوتية لا يمكن الخروج عنها لتكوين صيغ مستعملة ؛ خذ مثلا الفعل الثلاثي المجرد «فَعَلَ» «فَعِلَ» «فَعُلَ» فتجد أن صيغ هذا الفعل انحصرت في الأوزان الثلاثة السالفة الذكر وحصرها لم يكن مجرد حصر اعتباطي وإنما اعتمادا على ما أملته قدرة العربي على نطق بعض الأصوات بجوار بعض، فالعرب لا تستطيع الابتداء بالساكن ولهذا تعين عليها بداية الوزن بحركة والحركة لها ثلاثة أنواع وهي : الفتحة والكسرة والضمة وتتدرج هذه الحركات من حيث الخفة والثقل إلى الفتحة وهي أخفها ثم الكسرة ثم الضمة والعرب تؤثر النطق بالحركة الخفيفة خصوصا مع الفعل لثقله ولهذا تعين أن تكون فاء الفعل الثلاثي المجرد مفتوحة وبعد أن أمكن النطق بالحرف الأول في الصيغة وهو «الفاء» لزم تعيين الحركات التي يمكن ايقاعها على العين ونظراً لوقوع العين حشوا «أي أنها تقع بين الفاء واللام» تحركت بالحركات الثلاث ولتحملها لجميع الحركات جعلت بؤرة المعنى في الوزن فعندما تفتح العين مثل «فَعَلَ» يتكون الوزن الكثير الاستعمال في اللغة والذي قال فيه سيبويه وليس شيء في الكلام أكثر من فَعَلَ فكثرة استعمال هذا الوزن ترجع لخفته في النطق وهي علة صوتية، وعندما تكسر العين يتكون الوزن «فَعِلَ» ونظرا لأن الكسرة أثقل من الفتحة قل استعمال هذا الوزن مقارنة بالمفتوح العين فهذا الوزن يكاد يختص بالأمراض والعيوب نحو «مَرِضَ» و«عَوِرَ» ويأتي هذا الوزن لازما مثل الأفعال التي سبق ذكرها ومتعديا مثل «فَهِمَ» و«عَلِم» وفي حالة ضم العين يتكون الوزن «فَعُلَ» وهو وزن قليل الاستعمال لازم يختص بالطباع والسجايا وقلته ولزومه يرجعان إلى احتوائه على أثقل الحركات وهي الضمة[27].

لقد تبين لنا من الأمثلة السالفة الذكر أن الحركات وهي أصوات اللين القصيرة تلعب دورا كبيرا في تحديد الوزن المستعمل في اللغة ودرجة الاستعمال من حيث الكثرة والقلة، ونوع الحركة يؤثر كذلك في قيمة الوزن من ناحية المعنى ونظرا لتأثر وزن الكلمة بالصوت هذا التأثر آثرنا إطلاق القواعد الصوتية على مباحث الصرف ليظهر الارتباط واضحا

بين دراسة الصوت ودراسة بنية الكلمة «الصرف أو القواعد الصوتية» ومدى علاقة ذلك بتحليل بناء الجملة «النحو».

أ ـ الكلمة :

الكلمة هي أداة المعنى المفرد وتوصف باللفظ والمفردة، واللفظ الدال على معنى مفرد إما اسم أو فعل فالاسم ما دل على ذات أو معنى غير مقترن بزمان والفعل ما دل على حدث وزمن، أما الحرف فليس له معنى مفرد وإنما يظهر معناه بتعلقه بالاسم أو الفعل ولهذا فإننا رأينا أن نبحث معنى الحرف في إطار المركبات الاسنادية.

وسائل تكون اللفظ أو المفردة :

(1) الاشتقاق :

الاشتقاق بصفة عامة هو أخذ كلمة من أخرى ؛ وهو على طريقين إما أن نأخذ كلمة من أخرى مع بقاء الكلمة الثانية متفقة في المعنى العام مع الكلمة الاولى وقد نقل السيوطي عن التسهيل تعريفا لهذا النوع من الاشتقاق بقوله : «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها ؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة ؛ لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة ؛ كضارب من ضرب وحَذِرٌ من حَذِرَ[28]». أما الطريقة الثانية فهي أن نأخذ كلمة من كلمة أخرى مع اختلافهما في المعنى ؛ وسمى ابن جني الطريقة الأولى بالاشتقاق الصغير فهو يقول «فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم ؛ كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تَصَرُّفِهِ نحو سلم ويسلم، وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم[29]». وسمى الطريقة الثانية الاشتقاق الأكبر فقد أشار إلى أن «الاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه... نحو : (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك).

فالاشتقاق أحد أهم وسائل تكون الكلمة أو اللفظ. فبواسطة الاشتقاق نستطيع تحديد أوزان خاصة بالاسم وأوزان خاصة بالفعل.

(2) النحت :

من وسائل تكون المفردة أو اللفظ النحت وهو أن تتكون مفردة من كلمتين أو أكثر يقول ابن فارس «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار وذلك «عبشمي» منسوب إلى اسمين.... وهنا مذهبنا في أن الاشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت»[30].

مسوغات استعمال اللفظ :

إن اشتقاق لفظ من لفظ آخر سواء عن طريق الاشتقاق الأصغر أو الأكبر لا يعني استعماله بل أحيانا يكون اللفظ المشتق مهملا، يدل على ذلك استخدام الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ الاشتقاق الأكبر أو التقليب كما يسميه للتفريق بين المهمل والمستعمل من الكلام. وعند بحثنا في الدراسات النحوية والصرفية نجد أن اللغويين وصفوا اللفظ المستعمل بأوصاف منها الخفة والثقل فلكي لا يهمل اللفظ يجب أن يكون خفيفا بدرجة تؤهله إلى الاستعمال والألفاظ المستعملة كذلك تتفاوت في الخفة ويشير سيبويه إلى هذا التفاوت بقوله : «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالافعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الاولى وهي أشد تمكنا فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون»[31].

وورد في صحاح الجوهري أن «العرب تخفف الضمة والكسرة لثقلهما فتقول «لِلْفَخِذِ» فَخْذٌ و«لِلْعَضُدِ» عَضْدٌ ولا تقول «لِلْحَجَر» حَجْرٌ لخفة الفتحة[32]». وظهر لنا من بحثنا في وصف المفردات وأبنيتها أن مسوغات استعمال اللفظ لا تقل عن ثلاثة أنواع هي :

1 - تنسيق الحركات في الوزن
2 - تنسيق حروف العلة.
3 - قلة أصول الوزن.

أي كلما كانت حركات الوزن وحروف العلة فيه منسقة مع الاكتفاء بالحد الأدنى من الحروف الأصول كلما كثر استعمال اللفظ. وكلما زاد عدد أصول اللفظ على الحد الأدنى كلما قلت أنواعه وقل استعماله وسيتضح هذا في الأمثلة التي سنسوقها.

أساس الخفة والثقل :

أساس الخفة في الحركات هو تحرك اللسان أثناء النطق أو ما يشير إليه علماء اللغة بمقاييس أصوات اللين ففي نطق الفتحة يبقى اللسان في أرضية الفم ولا يتجشم أي نوع من الحركة ونظرا لارتياح عضو النطق في نطق هذا الصوت فقد كان أسهل في النطق وبالتالي أخف صوت ثم يأتي بعد الفتحة في الخفة الكسرة وفي هذا الصوت يرتفع اللسان قليلا إلى مقدمة الفم وفي ارتفاعه نوع من العناء يجعل الكسرة أثقل بعض الشيء من الفتحة أما الضمة فللنطق بها يتحتم على اللسان الارتفاع إلى أعلى ثم الرجوع إلى الخلف ولا يخفى ما في ذلك من الصعوبة وبالتالي ثقلت الضمة، ويوضح الشكل الآتي حركة اللسان عند النطق بالفتحة والكسرة والضمة لتظهر مراتبها في الخفة والثقل :

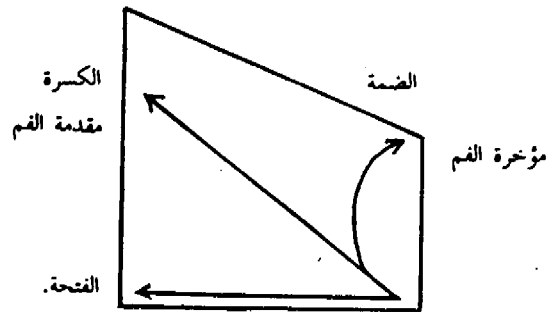

يظهر هذا الشكل حركة اللسان في الفم أثناء النطق بالحركات فالسهم يمثل اللسان أثناء النطق.

(1) تنسيق الحركات :

يعتمد تنسيق الحركات على المبدأ الآتي : وهو أنه كلما كانت أخف الحركات في مقدمة الوزن كلما كثرت أنواع ذلك الوزن وكثر استعمالها، وكلما تأخرت الحركة الخفيفة في الوزن كلما قلت أنواع ذلك الوزن وقل استعماله، فتنسيق الحركات إذن هو وضع الحركة الخفيفة في مقدمة الوزن إن أمكن ثم إتباعها بسكون أو بحركة أخرى أما إذا بدأ الوزن بحركة ثقيلة فلا بد من إتباعها بسكون أو بحركة أخف منها أو بحركة من جنسها، ويتضح تنسيق الحركات في أوزان الاسم والفعل المجرد، فلنأخذ أوزان الاسم الثلاثي المجرد وهي :

(1) فَعْل	صَقْر	(6) فِعِل	إبِل
(2) فَعَل	فَرَس	(7) فِعَل	عِنَب
(3) فَعِل	كَبِد	(8) فُعْل	قُفْل
(4) فَعُل	رَجُل	(9) فُعُل	عُنُق
(5) فِعْل	جِذْع	(10) فُعَل	صُرَد

فعندما نمعن النظر في الأبنية السالفة الذكر نجد أن البناء الذي يبدأ بالفتح «فتح الفاء» تأتي منه كل الأبنية الممكنة نظراً لخفة الفتحة فتأتي الفاء مفتوحة

والعين ساكنة والفاء مفتوحة والعين مفتوحة والفاء مفتوحة والعين مكسورة والفاء مفتوحة والعين مضمومة، أما الابنية التي تبدأ بكسر الفاء فلا يأتي منها إلا ثلاثة أبنية ولا يستعمل منها البناء المكسور الفاء مع ضم العين نظرا لثقله، وكذلك الأبنية التي تبدأ بضم الفاء لا يأتي منها الوزن المضموم الفاء مع كسر العين وذلك لثقل هذا الوزن عند النطق به ويأتي الثقل من اختلال تنسيق الحركات.

.وعندما تزداد أصول وزن الاسم يبقى مبدأ تنسيق الحركات محافظاً على طبيعته، ولنتناول الآن أبنية الاسم الرباعي المجرد وهي :

(1) فَعْلَل جَعْفَر
(2) فِعْلِل زِبْرِج
(3) فُعْلُل بُرْثُن
(4) فِعَلّ قِمَطْر
(5) فِعْلَل دِرْهَم
(6) فُعْلَل جُخْدَب

نلاحظ على هذه الأبنية المحافظة على مبدأ تنسيق الحركات فإذا كان لابد من الابتداء في الوزن بحركة حيث إن العربي لا يستطيع النطق بساكن في أول البناء إذن لابد من تسكين العين فكل الأبنية ساكنة العين إلا البناء الرابع فقد حركت عينه بأخف الحركات وهي الفتحة[33].

واختيار السكون للعين في الأوزان الخمسة مع اختيار الفتح لعين الوزن الرابع استدعاه زيادة أصول البناء ففي الثلاثي اختلفت حركة العين نظرا لقلة الأصول المكونة للبناء أما الرباعي فوجب فيه تسكين العين لثقل النطق بأربعة أصوات محركة متتالية ؛ وهذا دليل آخر على تطبيق مبدأ تنسيق الحركات في الوزن.

وينطبق هذا المبدأ أيضا على ما زاد على أربعة أصول وهو الاسم الخماسي ومن أبنيته :

(1) فَعَلَّل سَفَرْجَل
(2) فُعَلَّل قُذَعْمِل
(3) فَعْلَلِل جَحْمَرِش
(4) فِعْلَلّ قِرْطَعْب

نلاحظ هنا كذلك أن هذه الأوزان قد بنيت على تنسيق الحركات فنظرا لأنه لا مناص من تحريك أول البناء فقد تحركت الفاء بالفتحة مرتين ومرة بالضمة ومرة بالكسرة أما العين في هذه الأوزان فقد خصت بالأصوات الخفيفة حيث إنها سكنت أو فتحت فالأوزان التي فتحت فيها العين كان ما بعد العين ساكناً والأوزان التي سكنت فيها العين كان ما بعدها مفتوحا ونحن نعلم أن السكون أخف من الحركة لأنه انعدام الحركة ولهذا كثر وجوده في هذه الأوزان نظرا لكثرة أصولها.

ونظرا لأنه لا يمكن النطق ببقية الوزن ساكنا راوحت العرب بين الفتح والسكون فيما بعد الفاء في هذه الأبنية ليكون الوزن خفيفا و ليسوغ استعماله، ويظهر لنا تطبيق مبدأ الخفة والثقل في الجداول الثلاثة الآتية الخاصة بالاسم الثلاثي المجرد :

أوزان الاسم الثلاثي المجرد

جركة الفاء مع حركة العين

الوزن	حركة الفاء	مع سكون العين	مع فتح العين	مع كسر العين	مع ضم العين
1	الفتح	+	+	+	+
	الأمثلة	شَيْخ	ذَهَب	ضَرِب	رَجُل
2	الكسر	+	+	+	–
	الأمثلة	رِجْل	عِنَب	إبِل	–
3	الضم	+	+	–	+
	الأمثلة	عُرْف	رُطَب	–	أُذُن

أوزان الاسم الرباعي المجرد

حركة الفاء مع حركة العين

الوزن	الفاء مفتوحة	الفاء مكسورة	الفاء مضمومة	العين ساكنة	العين مفتوحة	العين مضمومة	حركة اللام الأولى	هيئة الوزن	المثال
1	+	–	–	+	–	–	الفتح	فَعْلَل	جَعْفَر
2	–	+	–	+	–	–	الفتح	فِعْلَل	دِرْهَم
3	–	+	–	+	–	–	الكسر	فِعْلِل	زِبْرِج
4	–	+	–	–	+	–	السكون	فِعَلّ	قِمَطْر
5	–	–	+	+	–	–	الضم	فُعْلُل	بُرْثُن
6	–	–	+	+	–	–	الفتح	فُعْلَل	جُحْدَب

أوزان الاسم الخماسي المجرد

حركة الفاء مع العين وحركة اللام الاولى والثانية

الوزن	فتح الفاء	كسر الفاء	ضم الفاء	فتح العين	كسر العين	ضم العين	سكون العين	حركة اللام الأولى	حركة اللام الثانية	هيئة الوزن	المثال
1	+	–	–	–	–	–	+	الفتح	فَعْلَلِل	فَهْبَلِسْ	
2	+	–	–	+	–	–	–	السكون	الكسر	فَعَلّل	سَفَرجِل
3	–	+	–	–	–	–	+	الفتح	السكون	فِعْلَلّ	قِرْطَعْب
4	–	–	+	+	–	–	–	السكون	الكسر	فُعَلَّل	حُزَعْبِل
5	–	–	+	–	–	–	+	السكون	الكسر	فُعَلْلِل	

ملاحظة : (+) هذه العلامة تعني أن وزن الاسم موجود وهذه العلامة (–) تعني أن وزن الاسم غير موجود.

نلاحظ في الجدول الأول أن هناك علاقة بين الحركة التي يبدأ بها الوزن وتوفر عدد الأوزان المستعملة فعندما فتحت فاء الوزن استعملت معها العين بكل الحركات وما ذلك إلا لأن الفاء قد تحركت بحركة خفيفة أما الوزنان الأخيران في هذا الجدول فقد أهملا وهما : «مكسور الفاء ومضموم العين» و«مضموم الفاء ومكسور العين». وهذا الاهمال دليل على أن تنسيق الحركات من أهم الأسس التي يتوقف عليها وجود الوزن أو عدمه، فالوزن المنسق الحركات يكون خفيفا ومستعملا أما الوزن الذي لا تنسق فيه الحركات فيكون مهملا، ومن ذلك كسر الفاء مع ضم العين فهو انتقال من ثقيل إلى أثقل منه، وضم الفاء مع كسر العين وهو انتقال من أثقل إلى ثقيل لهذا السبب أهمل هذان الوزنان من الثلاثي المجرد.

وما يلاحظ في الجدول الثاني من مظاهر تنسيق الحركات أن عين هذه الأوزان لم تتحرك إلا بحركة خفيفة أو تكون ساكنة وذلك يشير إلى أن الأوزان التي ضمت فيها العين أو كسرت قد أهملت نظرا لثقلها. وما لاحظناه من تنسيق الحركات في الوزن ما ظهر لنا في الجدول الثالث حيث إن الضم وهو أثقل الحركات لم تتحرك به لا العين ولا اللام الأولى ولا اللام الثانية من الوزن الخماسي ؛ ثم إن الأوزان التي بدئت بضم الفاء سكنت فيها اللام الأولى وما ذلك إلا لأن هذه الأوزان قد بدئت بحركة ثقيلة جدا.

وتظهر لنا هذه الجداول صحة الافتراض القائل بأنه كلما قلت الأصول في الوزن كلما زاد عدد الأوزان المستعملة وكلما كثرت أصول الوزن كلما قلت الأوزان المستعملة منه ومن ذلك أن أوزان الاسم الثلاثي المجرد عشرة وأن أوزان الاسم الرباعي ستة وأن أوزان الخماسي خمسة.

ومبدأ تنسيق الحركات يسري كذلك على أوزان الفعل الثلاثي المجرد فبعد تحرك الفاء في هذه الأوزان وهو ضروري كما علمنا في أوزان الاسماء تتحرك العين إما بالفتح أو بالكسر أو بالضم وتتناسب خفة الوزن وثقله مع حركة العين فيه فالوزن المفتوح العين أكثر في الاستعمال من الوزن المكسور أو المضموم العين وإليكها مفصلة :

أ ـ أبنية الفعل الثلاثي المجرد : «الماضي»:

(1) فَعَل مثل «كَتَبَ».
(2) فَعِل مثل «مَرِض».
(3) فَعُل مثل «شَرُف».

ب ـ أبنية مضارع الفعل الثلاثي المجرد :

(1) الماضي «فَعَلَ» (ا)يَفْعَلُ مثل فَتَحَ يَفْتَح
(ب) يَفْعِل مثل دَرَسَ يَدْرِس
(ج) يَفْعُل مثل نَصَرَ يَنْصُر
(2) الماضي «فَعِلَ» (ا) يَفْعَل مثل فَرِحَ يَفْرَح
(ب) يَفْعِل مثل حَسِبَ يَحْسِبُ
(3) الماضي : فَعُلَ يَفْعُل مثل كَرُم يكْرُم

نلاحظ هنا أيضا ارتباط كثرة أنواع الوزن بالخفة فالماضي المفتوح العين أتى منه ثلاثة أوزان للمضارع، والماضي المكسور العين أتى منه وزنان للمضارع نظراً لأن هذا الوزن أثقل من الأول لاحتوائه على الكسر، وقد أتى وزن واحد فقط لمضارع الماضي المضموم العين نظرا لأن هذا الوزن من أثقل الأوزان وذلك لاشتماله على الضمة وهي أثقل الحركات.

(2) تنسيق حروف العلة :

حروف العلة هي الألف والواو والياء، وهي غير ثابتة في الوزن فكثيرا ما يعترضها التغيير والتبديل وقد اصطلح الصرفيون على تسمية تغيير حرف العلة بحرف علة آخر «الاعلال» وقد أطلقنا في هذا البحث

اصطلاح تنسيق حروف العلة على «الاعلال» للاشارة إلى أن هذه النقطة في المسار اللغوي مسبوقة بما قبلها وهي وجود أصوات مختلفة غير منسجمة يقتضي تكوين المفردة الخفيفة الصالحة للاستعمال تنسيقها وترتيبها وهذا التنسيق والترتيب أوجبه ثقل المفردة فلو بقيت المفردة على طبيعتها مع وجود سبب الاعلال لخرجت عن الاستعمال بصورتها الطبيعية، لنأخذ مثلا الفعل الأجوف «قال» فعين هذا الفعل «واو» بدليل ظهورها في المصدر إذ نقول «قَوْل» وفي المضارع «يقول»، إذن الأصل الطبيعي لهذا الوزن هو «قَوْل» والقاعدة الصرفية مشهورة فيه وهي : أن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا والسبب في قلب الواو ألفا هو أن الكلمة ثقيلة وتخرج من الاستعمال لو بقيت على صورتها الطبيعية، ويقاس على هذا كل العمليات الصرفية المتعلقة بالاعلال والابدال والقلب والادغام في المفردات، فالهدف من هذه العمليات تنسيق الحروف المكونة للمفردة لتصبح هذه المفردة صالحة للاستعمال، ولو لم تجر هذه العمليات لخرجت تلك المفردة من دائرة الاستعمال وأصبحت مهملة.

(3) قلة أصول الوزن :

من أسس الخفة في المفردة أن تكون قليلة الأصول فالكلمة الثلاثية أخف من الرباعية وقد مر بنا أن أوزان الاسم الثلاثي المجرد أكثر من أوزان الرباعي وأن الرباعي أكثر من الخماسي وهذا دليل على أن اللغة العربية تفضل الوزن الثلاثي على غيره. وقد نقل السيوطي عن تاج الدين السبكي قوله «الثلاثي أحسن من الثنائي والأحادي» ونقل أيضا عن حازم القرطاجني «أن الكلمة الفصيحة يجب أن تكون متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها والمتوسطة ثلاثة أحرف»[34]. فالكلمة ذات الأصول الثلاثة أخف على اللسان ولهذا فقد استعملت في اللغة كثيرا أما الرباعية والخماسية فاستعمالها قليل نظرا لثقلها.

(4) تباعد مخارج الحروف :

إن الحروف التي تتكون منها المفردات هي عبارة عن رموز لأصوات تخرج من جهاز النطق في الانسان، ومخارج هذه الحروف تبدأ من الحنجرة وتنتهي بالشفتين وبين الحنجرة والشفتين نقاط معينة تسمى مخارج الحروف. وقد قسم علماء التراث مخارج الحروف إلى ثلاث مناطق رئيسية هي : الحلق، والفم، والشفتان. وأشاروا إلى أن اللغة العربية تفضل أن تكون أصوات المفردة موزعة بين هذه المناطق وأنه كلما تقاربت مخارج حروف المفردة كلما ثقلت وقل استعمالها، وكلما تباعدت الحروف كلما خفت المفردة وكثر استعمالها. فقد نقل السيوطي عن ابن دريد أنه قال في كتابه الجمهرة «اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت ؛ لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الذلاقة وهي : اللام، والراء، والنون، والباء، والفاء، والميم وهي حروف طرف اللسان والشفة كلفته جرساً واحداً وحركات مختلفة ألا ترى أنك لو ألفت بين الهمزة والهاء والحاء ما أمكن لوجدت الهمزة تتحول هاء في بعض اللغات لقربها منها[35]». ونقل السيوطي أيضا في هذا الصدد عن ابن جني قوله «التأليف ثلاثة أضرب : أحدها : تأليف الحروف المتباعدة وهو أحسنه وهو أغلب في كلام العرب. الثاني : الحروف المتقاربة لضعف الحرف نفسه وهو يلي الأول في الحسن. الثالث : الحروف المتقاربة فإما رفض وإما قل استعماله وإنما كان أقل من المتماثلين وإن كان فيهما ما في المتقاربين وزيادة، لأن المتماثلين يخفان بالادغام ولذلك لما أرادت بنو تميم إسكان عين

«معهم» كرهوا ذلك فأبدلوا الحرفين حائين وقالوا : «مَحَّم» فرأوا ذلك أسهل من الحرفين المتقاربين[36]». لهذا فإن تباعد مخارج الحروف يعتبر أحد أسس الخفة في تكون المفردات.

(5)امتزاج الوزن الخماسي بحروف الذلاقة :

. حروف الذلاقة هي : الراء، واللام، والنون، والفاء، والباء، والميم، والذلاقة في الحروف هي خروجها من أسلة اللسان والشفتين، يقول الخليل بن أحمد «ليس شيء من بناء الخماسي التام يعري من حروف الذلاقة أو من بعضها». وينبه الليث تلميذ الخليل قائلا : «فإذا وردت عليك كلمة.. خماسية معراة من حروف الذلاقة أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب»[37] ونظرا لأن امتزاج الوزن الخماسي بحروف الذلاقة والشفوية شرط لاستعماله اعتبر ذلك أحد أسس الخفة في تكوين المفردات.

ب ـ المعنى المفرد :

المعنى المفرد هو ما تدل عليه الكلمة عندما تكون مستقلة عن غيرها أو ما يوحيه وزنها من معنى خال من التعلق وقد أطلق بعض اللغويين على هذا النوع من المعنى اصطلاح «الدلالة المعجمية والدلالة الصرفية»[38].

أنواع المعنى المفرد :

للمعنى المفرد أنواع منها :

1 - أن يدل اللفظ على معناه بالوضع أي أن واضع اللغة قد وضع هذا اللفظ لهذا المعنى وهو لفظ واحد دال على معنى واحد وذلك هو المستعمل كثيرا في اللغة مثل قولنا : «ليث» فإنه لا ينصرف إلا إلى الأسد على الحقيقة.

2 - أن يدل اللفظ على معناه بالوضع ولكن قد يدل على معنيين متضادين مثل «النهل» فإنه يعني العطش والري أو يدل على معان كثيرة متضادة مثل الجون فإنه يعني السواد والبياض والحمرة والسدفة كذلك تطلق على الظلام والنور وما بين الظلام والنور وقد تتعدد الألفاظ ويكون المعنى واحدا وذلك ما يسمى بالمترادف مثل حجر وصفاة وثقلة وقولهم في الطويل : طويل، وسلهب، وشرحب[39] وقد تشترك عدة معان مفردة في لفظ واحد وذلك ما يعرف بالمشترك اللفظي مثل «عين» فإنها تطلق على حاسة البصر وعلى نفس الشيء وعلى الربيئة وعلى جوهر الذهب وعلى ينبوع الماء وعلى المطر الدائم وعلى حر المتاع وعلى حقيقة القبلة.

3 - أن يدل اللفظ بالوضع على معنى ثم يطرأ على هذا المعنى معنى آخر وظيفي يبينه الاعراب فنقول مثلا هذا الاسم «فاعل» أو «مفعول» أو «مبتدأ» أو «خبر».

4 - التصويت : وهو أن معنى اللفظ يظهر من أصواته فكلمات مثل الغليان والثوران والخرير تحمل في أصواتها ما ينم على معانيها.

3 ـ النحو «القواعد النحوية»

يعرف ابن جني النحو بقوله هو انتماء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والاضافة والنسب والتركيب وغير ذلك. ويحدد ابن عصفور هذا التعريف للنحو بقوله «النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة

إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها. للنحو بهذا المفهوم تعريفات كثيرة جدا كلها تبين أن النحو العربي قواعد مستمدة من استقراء كلام العرب والقياس عليه ؛ ويصدق هذا التعريف على النحو الخاص بكل لغة ؛ فنحو اللغة العربية هو قواعد مستمدة من استقراء لغة العرب والقياس عليها، ونحو اللغة الانجليزية مثلا قواعد مستمدة من استقراء اللغة الانجليزية والقياس عليها ؛ غير أن الدراسات اللغوية الحديثة ترى أن النحو له مفهوم عام يشمل كل اللغات الانسانية فبالرغم من أن لكل لغة من لغات العالم نحوا يخصها إلا أن هناك نظاما عاما ذا قواعد أساسية يحكم اللغات الانسانية جميعها. وما تصبو إليه الدراسات اللغوية الحديثة الآن هو اكتشاف هذا النظام للوصول إلى نتائج ذات أهمية في أصل اللغة وطريقة تعليمها وتَعَلُّمها.

ففي الشكل الذي أوردناه في المسار اللغوي تمثل القواعد النحوية الخطوة الثالثة في هذا المسار وذلك بعد تكون الصوت ثم التئام الأصوات في مفردات على حسب قانون الخفة والثقل ولكن المفردة لا تكفي وحدها لتكوين الكلام التام المفيد لذلك لابد من التئام مفردات في عقود معينة تسمى الجمل ولا بد من قواعد معينة تحكم هذا الالتئام وهذه القواعد هي النحو، وما دعا علماء اللغة إلى الاعتقاد بأن اللغات الانسانية تشترك في نظام نحوي واحد هو وجود قرائن أمن اللبس في كل نحو لأي لغة إنسانية وأن هذه القرائن قد تتضح في لغة دون أخرى، ومن هذه القرائن في اللغة العربية «الاعراب» و«الرتبة» و«القرينة».

أ ـ الإعـراب :

الإعراب معروف عند أغلب النحاة بأنه : تغيير ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة لبيان وظيفتها في الجملة ويحدده ابن جني بقوله «هو الابانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت «أكرم سعيد أباه» و«شكر سعيد أبوه» علمت، برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه[40]» يشير ابن جني هنا إلى أن الاعراب يظهر المعنى ولو تقدم المفعول على الفاعل.

ب ـ الرتبة :

الرتبة هي ترتيب المفردات العربية ككون الفاعل بعد الفعل والمفعول بعد الفاعل والخبر بعد المبتدأ والصفة بعد الموصوف والمضاف إليه بعد المضاف وكون أدوات الاستفهام لها الصدارة وكذلك أدوات الشرط وما إلى ذلك ويلجأ إلى الرتبة عند عدم إبانة المعنى بالاعراب كأن تكون الأسماء التي تتكون منها الجملة لا يظهر عليها الاعراب وحينئذ لا يُعرف الفاعل من المفعول إلا بالرجوع إلى الأصل في ترتيب الكلام.

ج ـ القرينة :

القرينة هي الوسيلة التي يفهم بواسطتها المعنى من خارج اللغة فقد يتقدم المفعول على الفاعل وكلاهما إعرابه غير ظاهر إلا أن استحالة فاعلية الأول ومفعولية الثاني تبين المراد من الجملة مثل قولهم : «أرضعت الصغرى الكبرى». وإلى دور الرتبة والقرينة يشير ابن جني بقوله : «فإن قلت فقد تقولُ «ضرب يحي بشرى» فلا تجد هناك إعرابا فاصلا وكذلك نحوه، قيل إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حالة التزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الاعراب فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو «أكل الكمثرى يحي» لك أن تقدم أو تؤخر كيف شئت وكذلك «ضربت هذا هذه».

وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت كَلِّم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بيان لما تعني... فما يراه ابن جني هو أن القرينة قد تكون لغوية وذلك مثل تاء التأنيث في جملة «ضربت هذا هذه» وقد تكون غير لغوية مثل الاشارة إلى رجل وفرس في قوله «كلِّم هذا هذا فلم يجبه[41]».

4 ـ الجملة والمعنى المركب

لقد مر بنا في الشكل الذي يصور مسار اللغة من الصوت إلى الدلالة بأن القواعد الصوتية «الصرف» تنتج لنا المفردة والمعنى المفرد ثم يستمر المسار إلى القواعد النحوية «النحو» لينتج لنا الجملة والمعنى المركب ؛ والجملة يمكن أن تعرّف على أنها التئام المفردات العربية في عقود على حسب ما تقتضيه قواعد النحو ولا يشترط فيها الافادة ولذلك فإن أي مجموعة من المفردات العربية ملتئمة على حسب قواعد النحو يمكن أن تسمى جملة ولهذا فقد أطلق السيوطي على الجملة اصطلاح : «القول المركب»[42] فالقول عند النحاة يشمل المفيد وغير المفيد من اللفظ والمركب المتكون من مفردات ضم بعضها إلى بعض ؛ فالجملة عند النحاة لا يشترط فيها الافادة لهذا يمكن أن تكون الجملة تامة بأن تتركب من فعل وفاعل أو من مبتدأ وخبر أو تكون ناقصة أي شبه جملة، والجملة عند النحاة تخالف الكلام إذ هو القول الذي يفيد فائدة يحسن السكوت عليها. وقد أشار ابن هشام إلى أن «الكلام هو القول المفيد بالقصد وأن الجملة عبارة عن الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس والدليل على أن الجملة لا يشترط فيها الافادة أن النحاة يقولون جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا وليس بكلام[43]». ولكن لا تتكون الجملة ولا يتكون الكلام إلا بواسطة القواعد النحوية وفي كل منها معنى يخالف معاني المفردات المتركب منها وقد أطلقنا عليه المعنى المركب مقابلة للمعنى المفرد الذي تدل عليه المفردات عندما تكون منفصلة، والجملة قد تدل على معنى تام فيطلق عليها «كلام» وقد لا تدل على معنى تام فتكون ناقصة من حيث المعنى ولكنها تبقى محتفظة بإصطلاح «الجملة» ولهذا اشترط النحاة في معنى الكلام أن يحسن السكوت عليه فيعرفونه بأنه المفيد فائدة يحسن السكوت عليها فالجملة ذات معنى مركب والكلام ذو معنى مركب غير أن معنى الكلام أتم وأوفى من معنى الجملة وهذا المعنى يخالف تماما المعنى الذي تدل عليه المفردات منفصلة لأنه إنتاج القواعد النحوية والمعنى المفرد إنتاج القواعد الصرفية. وعدد الجمل لا يمكن تحديده في أي لغة من اللغات، والقواعد النحوية هي المسؤولة عن توفير العدد اللامحدود من الجمل في اللغة وذلك ما يؤهل اللغة للتعبير عن المعاني اللامحدودة في الكون، فبواسطة القواعد النحوية «النحو» يستطيع الانسان التكلم ساعات متواصلة بدون توقف وهذه قدرة عجيبة تنفرد بها اللغة الانسانية دون وسائل الاتصال الاخرى وذلك لاعتمادها على النحو[44].

5 ـ الدلالة :

الدلالة في اللغة هي المعنى، وفي الاصطلاح «علم يختص بدراسة المعنى فلسفيا ولغويا» والدلالة تعتبر أحد فروع علم اللغة وهي الهدف الذي يسمو إليه المسار اللغوي فكل مرحلة من مراحل المسار اللغوي تضيف شيئا من المعنى للوصول إلى النهاية التي يتم فيها المعنى الكلي ويتوفر له المقام المناسب ليصبح «دلالة» ومعنى مفيدا، فتركيب الجملة على ما تقتضيه القواعد النحوية قد لا يكون دالا إذا لم يتوفر له المقام ولذلك قال البلاغيون قولتهم المشهورة «لكل مقام مقال» وفي هذه النقطة يربط المسار اللغوي بين

النحو وعلم المعاني، في البلاغة ؛ وليس هدف هذا البحث التوسع في الدلالة وإنما مهمته التنبيه إلى أن الدلالة هي الهدف الأخير الذي يصل إليه المسار اللغوي وأن الدلالة يمكن تصورها على أنها معان مرتبة في الذهن يجب أن ترتب الكلمات على أساسها في النحو. وقد أشار إلى هذا عبد القاهر الجرجاني ووضحه بأمثلة منها أن همزة الاستفهام تلي المسؤول عنه فإذا ورد في الذهن تساؤل عن الاسم فيجب أن تلي همزة الاستفهام هذا الاسم ونقول : «أخالد ناجح ؟» وإذا ورد في الذهن تساؤل عن الفعل فيجب أن تلي الهمزة الفعل فنقول : «أنجح خالد ؟» ففي الجملة الأولى الشك في الاسم أما الحدث وهو النجاح فمعروف أنه قد وجد ولكن لا يعرف هل نجح خالد أم سعيد مثلا، أما في الجملة الثانية فالحدث غير معروف هل وجد أم لا، فهاتان الجملتان تمت فيهما الدلالة لأن ترتيب المفردات في النحو موافق لترتيب المعاني في الذهن.

الاستنتاج

بعد عرض المسار اللغوي ومحتوياته وطريقة تناول الدراسات اللغوية بواسطته تبين لنا ما يلي :

1 - وضوح الدراسات اللغوية أسلوبا وهدفا عندما يكون التصور السائد فيها ؛ أن اللغة عبارة عن مفردات ومركبات إسنادية.

2 - إن الدراسات اللغوية التراثية تناولت الأصوات والصرف والنحو والدلالة، وقد أشرنا إلى أن أغلبها التزم هذا الترتيب ؛ فقد جاء تنسيقهم وترتيبهم للدراسات اللغوية موافقا لأسلوب منهج الدراسات اللغوية الحديثة.

3 - ربط الدراسات اللغوية بعضها ببعض بحيث إن كل مرحلة من مراحل هذه الدراسات متوقفة على سابقتها على أن تبدأ هذه الدراسات بالأصوات وتنتهي بالدلالة.

4 - تحديد المراحل التي يتم فيها تكوين المفردات بواسطة القواعد الصوتية والمراحل التي يتم فيها تكوين الجمل بواسطة القواعد النحوية.

5 - اتخاذ أسلوب وطريقة يمكن بواسطتها معرفة الكلام المطابق لمقتضى الحال لتتم الدلالة، وهذه الطريقة مستوحاة مما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم بقوله «يجب أن تكون المفردات في النحو مرتبة على حسب ترتيب المعاني في الذهن».

الهوامش

(1) «تاج اللغة وصحاح العربية» إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، مادة منهج.

(2) المائدة آية 92.

(3) «روح المعاني» أبو الفضل شهاب الدين الألوسي. ج (6) ص 153 دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(4) «لسان العرب» أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور. دار الفكر. بيروت. مادة «نهج».

(5) لمزيد من الاطلاع انظر منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد بن الخوجة. ط أولى. 1966.

(6) للاطلاع على ربط المحدثين بين البلاغة والنحو ؛ انظر «اللغة العربية معناها ومبناها» تمام حسان. الهيئة المصرية للكتاب. 1973 ص. 16.

(7) «الكتاب»، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه. تحقيق عبد السلام هارون. دار القلم. 1966.
(8) «المقتضب» أبو العباس المبرد. تحقيق محمد بن عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت.
(9) «سر صناعة الاعراب» أبو الفتح عثمان بن جني. القاهرة 1954.
(10) «الأصول في النحو» أبو بكر بن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988.
(11) «الخصائص» أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
(12) انظر الاعلام للزركلي تحت محمد بن عمر.
(13) «المزهر في علوم اللغة وأنواعها». السيوطي ج (1) ص 41 تحقيق محمد جاد المولى وآخرون. دار الجيل. بيروت.
(14) «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها» أبو الحسين أحمد ابن فارس. تحقيق السيد أحمد صقر. عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة.
(15) «الكتاب» ج (4) ص 434.
(16) «أسرار البلاغة في علم البيان». عبد القاهر الجرجاني. تصحيح محمد رشيد رضا. 1959. ص 17-18.
(17) «دلائل الاعجاز في علم المعاني» عبد القاهر الجرجاني. تصحيح محمد رشيد رضا. ص 35-36.
(18) لمزيد من التفصيل في هذه الأسس انظر كتاب «التمهيد في علم اللغة» لكاتب هذا البحث. منشورات الجامعة المفتوحة. طرابلس ليبيا. 1990.
(19) «اللهجات العربية في التراث» القسم الأول. أحمد علم الدين الجندي ص. 325 الدار العربية للكتاب. تونس 1978.
(20) من هذه الدراسات :

- Bulos, Afif, the Arabic trilliteral verb (A comparative study of Grammatical concepts and process. Beirut, Khayyat, 1965.
- Mc Carus, Ernest, «A sematic Analysis of Arabic verbs» Michigan oriental studies, the university of Michigan, 1976.
- Moray, Elizabeth and Shafica A. Snider «A contrastive study of English and Arabic». (unpublished. Produced contrastive Analysis project, Department of Linguistics, university of Michigan 1968-1969.

Mohamed Al-Aswad «Contrastive Analysis of Arabic and English verbs in tense aspect and structure» (unpublish dissertation) university of Michigan, Ann Arbor 1983.

(21) «شرح ابن عقيل» تحقيق، محيي الدين عبد الحميد. ج (2) ص 193.
(22) المصدر السابق (ج) (1) ص 123.
(23) المصدر السابق (ج) (1) ص 396.
(24) «شرح المفصل» ابن يعيش ص 19.
(25) «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» السيوطي. تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، ج (1) ص 40.
(26) للاطلاع على معنى هذه الصفات انظر «التمهيد في علم اللغة» تأليف محمد خليفة الأسود، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس 1990 وبالأخص الجدول الصوتي ص 55.
(27) حول موضوع الخفة والثقل في وزن الثلاثي المجرد، انظر كتاب «الخصائص» لأبي الفتح عثمان بن جني ج (1) ص 55.
(28) «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ج (1) دار الفكر، ص 346.
(29) الخصائص، ابن جني (ج) 2 ص 134.
(30) الصاحبي، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، ص 461.
(31) الكتاب، سيبويه. ج (1) تحقيق عبد السلام هارون، ص (20).
(32) صحاح الجوهري، اسماعيل بن حماد الجوهري مادة «سرع».
(33) يفترض أن عين هذا الوزن كانت ساكنة إلا أنه عندما أريد إدغام اللام الأولى في اللام الثانية وجب تسكين اللام الاولى فحركت العين حيث إنه ليس بالامكان وجود ثلاثة حروف ساكنة في وزن واحد.
(34) المزهر في علوم اللغة وأنواعها.
(35) المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي ج (1) ص 192.
(36) المصدر السابق ص 199.
(37) كتاب العين ص 58.
(38) دلالة الألفاظ. ابراهيم أنيس. «أنواع الدلالة».
(39) لمزيد من الاطلاع على الترادف والتضاد والمشترك اللفظي، انظر «المخصص» لابن سيده ج (1) ص (3).
(40) الخصائص. ابن جني ج (1) ص 35.
(41) المصدر السابق نفس الصفحة.
(42) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ج (1) ص 37.
(43) مغني اللبيب عند كتب الاعاريب، ابن هشام ج (1) ص (324) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
(44) نظرا لضيق المقام هنا فإن البحث في القواعد النحوية قد اختصر اختصارا شديدا.